

إن حقوق الدفاع غير كاف بذاته لتحقيق الهدف المرجو من إقراره ما لم يكن مدعما بدعائم دستورية و قانونية تكفل احترامه و تفرض حسن ممارسته و لذلك نجد أن مختلف التشريعات تحاول تزويد نصوصها بما يشكل ضمانا و دعائم - لممارسة حق الدفاع سواء في دساتيرها أو في قوانينها للإجراءات الجزائية و من ذلك المشرع الجزائري، حيث وضع دعائم لحق الدفاع تضمنه و تسهل، ممارسته في شكل ضمانات و مقتضيات ممارسة،